

# حصار 2009 الاقتصادي

## 2009.. عام الوحدة الاقتصادية وتعزيز المكتسبات

خلال 8760 ساعة هي العمر الزمني للعام المنصرم، كانت التطورات والتغيرات في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة غير اعتيادية، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العالم بأجمعه خلال 2009، فإن اقتصاد الإمارات عزز مسيرته باتجاه مستقبل أكثر ثباتاً وقوة وقدرة على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي يحلو للكثيرين فيه تسمية 2009 بعام الأزمة، لارتباطه بالأزمة المالية العالمية، فإن دولة الإمارات تخرج من هذا العام وهي في وضعية تعزز الثقة في اقتصادها المتنوع والمترباط والقادر على الخروج من الأزمات بأقل الخسائر.

فالاقتصاد الكلي واصل نموه ولو بنسب أقل من السنوات السابقة، والناتج المحلي الإجمالي للدولة اقترب من تريليون درهم، ويعتبر ذلك إنجازاً في هذه الظروف العالمية، فيما تشير التوقعات إلى أن هذا النمو سيرتفع بأكثر من 3% في عام 2010.. كما تراجعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ، وهو ما يعتبر عاملاً إيجابياً في الاستقرار الاقتصادي. 2009 كان عام الأزمة في العالم كما يصفه الكثيرون، لكنه كان في الإمارات عاماً لتأكيد الوحدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، كان عاماً أثبت لمن كان جاهلاً بهذه الحقيقة، أن الدولة كيان قوي لا تهزه العواصف الاقتصادية والمالية التي أطاحت بالكثيرين حول العالم.. 2009 كان عاماً لوقوف طاقم السفينة معا ليعبروا بها أمواج أزمة أعرقت الكثيرين، حين قدمت العاصمة أبوظبي الدعم لذي لتسديد ديون بعض شركاتها..

العام 2009 شهد نجاحاً ملفتاً للكثير من الأحداث الاقتصادية المهمة فالعاصمة أبوظبي واصلت تعزيز اقتصادها بالكثير من المبادرات والمنجزات؛ جزيرة ياس تم افتتاح المرحلة الأولى منها، واستضافت سباقات فورمولا 1 العالمية للسيارات، تطوير المشاريع السياحية النوعية بتواصل، والإعلان عن المبادرات النوعية في القطاع الصناعي يستمر، وتعزيز الاستثمارات الداخلية والدولية في مجالات مختلفة.

معرض دبي للطيران أيضاً شهد عام 2009، وكان لافتاً ذلك الحضور القوي من شركات الطيران العالمية والمهتمين بهذا القطاع، وحجم الاستثمارات والصفقات التي أبرمت خلال المعرض الذي حقق نجاحاً بكل المقاييس، إضافة للمعارض الأخرى المتخصصة في مجالات مختلفة والتي استضافتها الإمارة.

أما القطاع العقاري الذي كان من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، فقد كان في الوقت نفسه من أكثر المستفيدين من عام 2009، فعودة الهدوء والاستقرار أتاحت تصحيح الكثير من الأمور التي لم تكن كما هو مطلوب، ولا شك أن هذا القطاع سيأخذ دوره الطبيعي في عجلة التنمية الاقتصادية الكلية للدولة خلال السنوات القادمة.

2009 كان عاماً مهماً لاقتصاد العالم ولاقتصاد دولة الإمارات، واقتصادنا يودعه وهو أكثر ثقة وقدرة على التعامل مع معطيات المستقبل، كجزء محوري ومهم من الاقتصاد العالمي.

حسين الحمادي

